



تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017:
الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية
المستدامة لعام 2030
ملخص تنفيذي



IOM • OIM

International Organization for Migration
المنظمة الدولية للهجرة



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

ملخص تنفيذي



© 2018 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.escwa.un.org

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإشارة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

إن الآراء الواردة في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ملخص

بأكثر من الضعف، من 15 مليون مهاجر في عام 1990 إلى 38 مليوناً في عام 2017، ليلبغ نسبة 14 في المائة من المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم.

ويقدّم تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2017 لمحة عامة محدّثة عن اتجاهات الهجرة المعاصرة وأنماطها والتطورات في السياسات ذات الصلة بها في المنطقة العربية. ويبحث التقرير أيضاً في المساهمات التي تقدمها الهجرة الدولية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، ولا سيما في سياق الأطر العالمية الأخيرة والحالية، مثل أهداف التنمية المستدامة، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين 2016، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي لا يزال قيد الإعداد وسيكون بمثابة خريطة طريق للدول للاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها الرابط بين الهجرة والتنمية. ويركز التقرير، في إصداره الحالي، على الفرص المتوفرة لصانعي السياسات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لصياغة وتحسين السياسات والاستراتيجيات التي تستجيب لواقع ديناميات الهجرة في المنطقة.

صحيح أنّ قصة الهجرة في المنطقة العربية تختلف بين بلد وآخر، لكنها تبقى قصة البشر وتنقلاتهم. وسواء كانت هذه الهجرة طوعية أو غير طوعية، نظامية أو غير نظامية، يبقى المهاجرون جزءاً من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي والسياسي في أي مجتمع. ولذا، فقصة الهجرة في المنطقة العربية هي قصة التنمية على صعيد المنطقة بأكملها.

يقدم تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2017 معطيات جديدة عن الرابط الحيوي بين الهجرة والتنمية المستدامة، ويبيّن الدور الرئيسي للهجرة في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويُدّرج اتجاهات الهجرة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما يسلط التقرير الضوء على مدى مساهمة المهاجرين في تنمية بلدان المنشأ وبلدان المقصد، ويورد أدلة ومؤشرات تربط بين الهجرة والنتائج الإنمائية الإيجابية.

1. مقدمة

اعترافاً بتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين، وبتنامي أهمية التنقل البشري في تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية، أكدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الأثر الكبير للتنقل البشري على التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

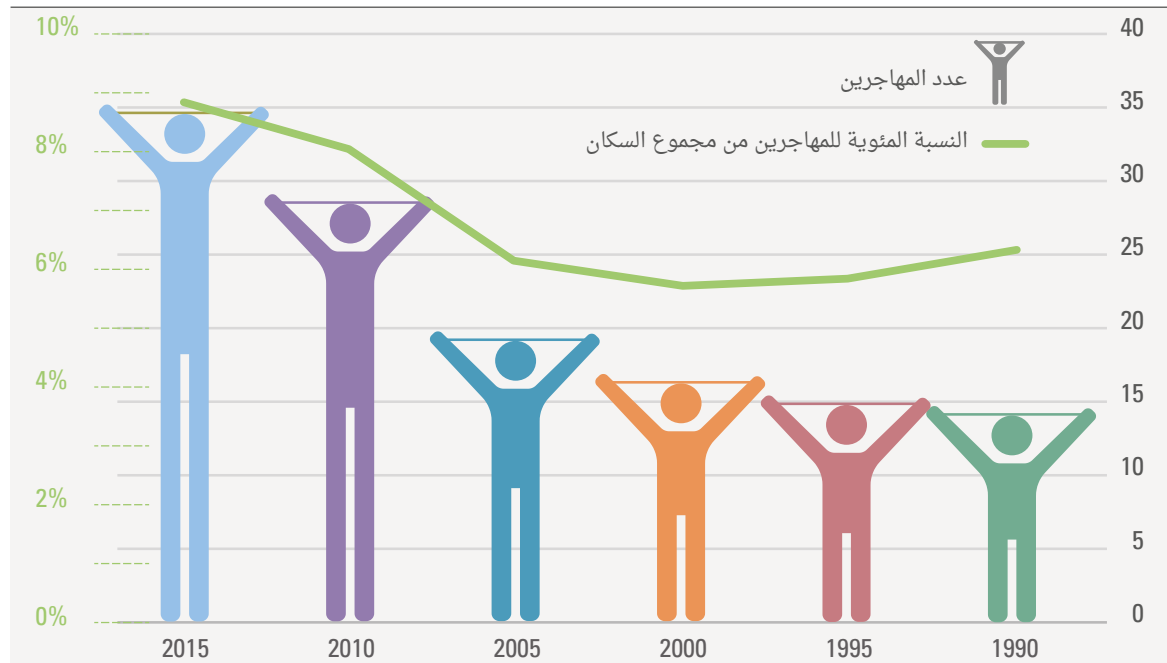
وتشير التقديرات إلى أن عدد المهاجرين الدوليين يبلغ 244 مليون شخص، أو 4 في المائة من سكان العالم. والهجرة من القضايا المحورية في المنطقة العربية، ولا سيما مع ازدياد عدد المهاجرين الدوليين في المنطقة

2. لمحة عن التقرير

أ. الفصل الأول

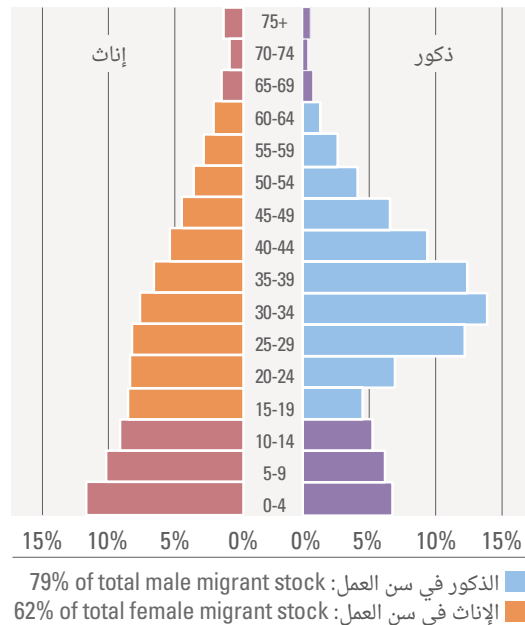
يحلّل الفصل الأول البيانات الديمغرافية وبيانات الهجرة والنزوح في المنطقة العربية ككل، ويتبعه بتحليل لكلٍّ من مجموعات البلدان الأربع في المنطقة (وهي: المغرب العربي، والمشرق العربي، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، والبلدان الأقل نمواً). ويوثق الفصل أيضاً حركة التحويلات المالية من المنطقة العربية وإليها.

الشكل 1. أعداد المهاجرين في البلدان العربية (بالملايين)، 1990-2015



المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), "Trends in international migrant stock 2015", International Migration Database. Available from www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml (accessed 25 October 2016).

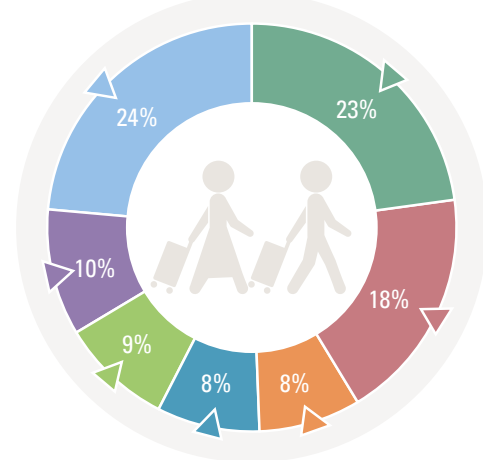
الشكل 3. توزيع المهاجرين من الذكور والإناث في المنطقة العربية حسب الفئة العمرية، 2015



المصدر: United Nations, DESA, "Trends in international migrant stock 2015".

ملاحظة: يشير "سن العمل" إلى العمر بين 15 و64 سنة.

الشكل 2. بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين في المنطقة العربية، 2015



8.2 مليون
3.5 مليون
3.0 مليون
2.8 مليون
2.8 مليون
6.4 مليون
7.9 مليون

الهند
دولة فلسطين
الجمهورية العربية السورية
بنغلاديش
باكستان
بلدان عربية أخرى
باقي بلدان العالم

المصدر: United Nations, DESA, "Trends in international migrant stock 2015".

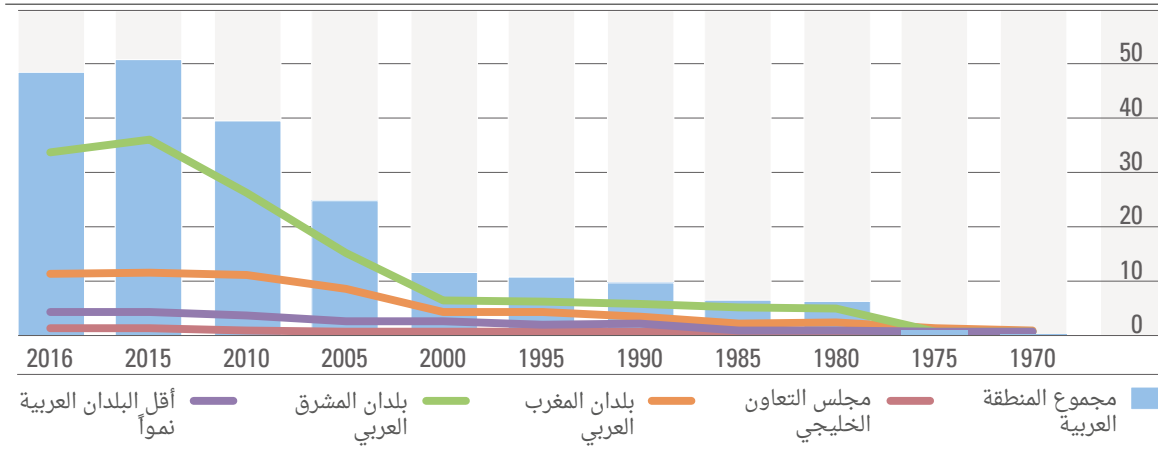
الاستنتاجات الرئيسية:

- استقبلت المنطقة العربية تحويلات مالية بقيمة 51 مليار دولار في عام 2015، في زيادة شملت جميع بلدان المنطقة خلال الفترة 2000-2015. إلا أن تقديرات عام 2016 أظهرت تباطؤاً في النمو وحتى تراجعاً في التحويلات المالية إلى بعض البلدان العربية. وشكلت بلدان مجلس التعاون الخليجي مصدر نحو 93 في المائة من مجموع التحويلات المالية في المنطقة في عام 2015، في حين تبقى بلدان المشرق العربي هي البلدان الرئيسية المُتلقية للتحويلات المالية، حيث تلقت 70 في المائة من جميع التحويلات المالية المُرسلة إلى المنطقة العربية في عام 2015.
- بالإضافة إلى ارتفاع معدلات هجرة العمال، أدى استمرار النزاع في العديد من البلدان العربية إلى تزايد مستويات النزوح في المنطقة. وفي نهاية عام 2016، كان حوالي 41 في المائة من جميع الأشخاص النازحين داخلياً في العالم بسبب النزاعات والعنف العام يعيشون في المنطقة العربية.
- تضاعف عدد النساء المهاجرات في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، فوصل إلى 11.6 مليوناً في العام 2015 بعد أن كان 5.6 ملايين في العام 1990، ومن أسباب ذلك أن النزوح غالباً ما يؤثر على عدد أكبر من النساء مقارنةً بتدفقات هجرة العمال التي يهيمن عليها الذكور عادة.
- تشكّل بلدان مجلس التعاون الخليجي مقصداً رئيسياً للعمال المهاجرين، ونسبة المهاجرين من عدد السكان فيها هي الأكبر في العالم. ولا تزال بلدان المغرب العربي تشكّل، وفي ذات الآن، مقصداً ومصدراً للعمال المهاجرين، ومنطقة عبور لتدفقات الهجرة المختلطة. أما بلدان المشرق، فتشكّل هجرة اليد العاملة ومنذ فترة طويلة نمطاً تتميز به هذه البلدان، إلى جانب استمرار النزوح ضمن حدود هذه البلدان وخارجها.

ب. الفصل الثاني

يوثق الفصل الثاني التطورات التي شهدتها السياسات الوطنية في البلدان العربية فيما يتعلق بالجنسية وانعدامها، وهجرة العمال، والهجرة غير المنظمة، والاتجار بالمهاجرين وتهريبهم، والهجرة القسرية، وحركات اللاجئين بين العامين 2015 و2017. وبالنظر إلى ازدياد أعداد المهاجرين الدوليين، وبخاصة اللاجئين وغيرهم من النازحين، ومع ازدياد الحاجة إلى التعامل مع تدفقات الهجرة غير

الشكل 4. التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان، 1970-2016 (بمليارات الدولارات)



المصدر: World Bank, Migration and Remittances Data. Available from www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data (accessed 10 June 2017). ملاحظة: البيانات لعام 2016 هي تقديرات.

المهاجرين. واتخذت خطوات عملية لتعديل نظام الكفالة في العديد من البلدان. ومع ذلك، لا يزال الكثير من العمال مُعرّضين للمخاطر بسبب هذا النظام، كما أنَّ معظم البلدان العربية لم تصادق على صكوك منظمة العمل الدولية الخاصة بحماية حقوق المهاجرين.

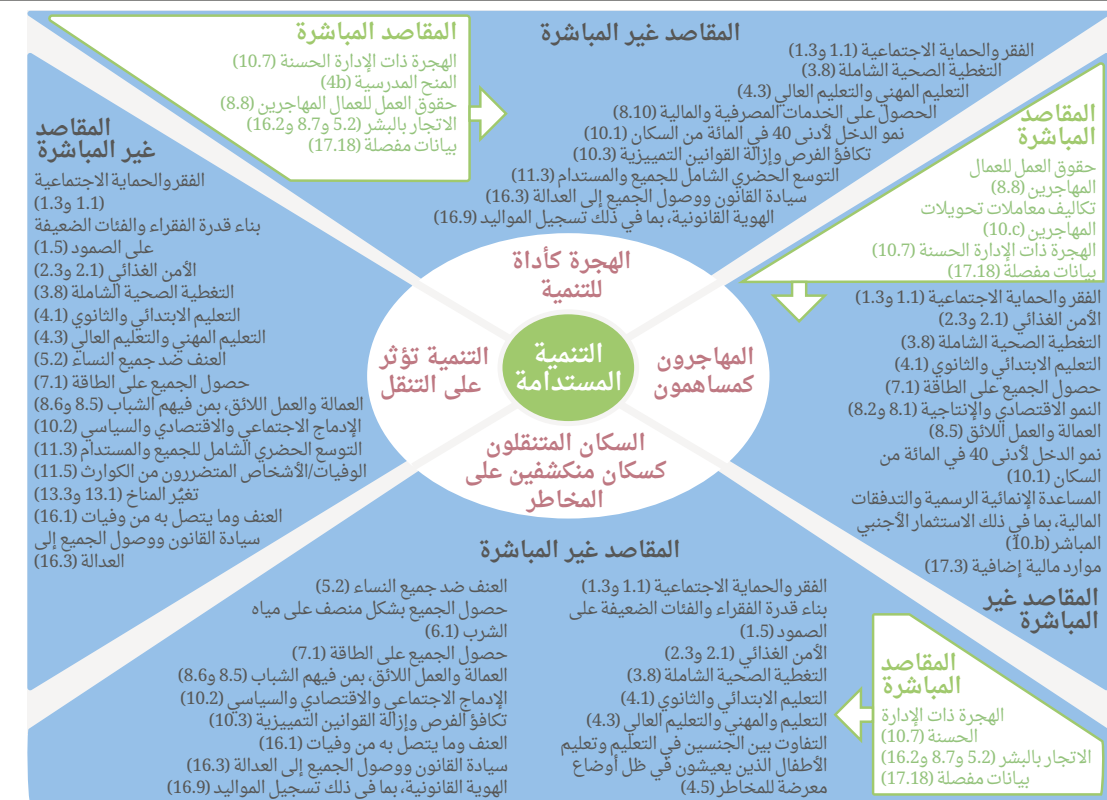
- لم يُحرز إلا تقدم محدود في المنطقة العربية في حوكمة الهجرة غير النظامية.
- اعتمد العديد من البلدان العربية خطط عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وتوفر بلدان عدة حالياً الحماية للأفراد الذين يتم الاتجار بهم وتهريبهم، وتتكفل بحصولهم على المساعدة القانونية، والمأوى، والمراكز الطبية، واللجوء إلى السبل الأخرى للإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها.
- في حين شاركت بعض الدول العربية في التخطيط الإقليمي والدولي بشأن الهجرة، ولا سيما الهجرة القسرية، لم تحدث أي تصديقات جديدة على اتفاقية

النظامية، ركّزت البلدان العربية بشكل أكبر على حوكمة الهجرة الدولية. بالإضافة إلى الجهود الوطنية، بادرت البلدان العربية في إصلاح السياسات على المستوى الدولي وشاركت في العمليات الإقليمية والإقليمية والتعاون الثنائي، وذلك في سبيل حوكمة الهجرة ودعم مكافحة الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم.

الاستنتاجات الرئيسية:

- يبقى الحصول على الجنسية في المنطقة العربية مقيداً، وهو منوط بنوع الجنس إلى حد كبير. وتسهم هذه السياسات في ازدياد حالات انعدام الجنسية ولا تزال تتسبب بمشكلة رئيسية لبلدان المنطقة، ورغم ذلك شهدت المنطقة بعض أوجه التحسن في هذا الصدد.
- أدت المبادرات الثنائية إلى تحسين السياسات المتعلقة باستقطاب المهاجرين واستقبالهم وعودتهم، وسهّلت في الوقت نفسه الهجرة، كما ساهمت في حماية حقوق

الشكل 5. مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بشكل مباشر وغير مباشر بالتنقل البشري



المصدر: جميع المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا.

المهاجرين، وحقوق العمال، والتحويلات المالية. وحيث تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأن الهجرة واقعٌ متعدد الأبعاد، ولها أهمية كبيرة في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، يقترح هذا الفصل استجابات متسقة وشاملة، كما يحدد خيارات بشأن السياسات والبرامج ومنهجيات جمع البيانات المفيدة لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ذات الصلة بالهجرة.

الاستنتاجات الرئيسية:

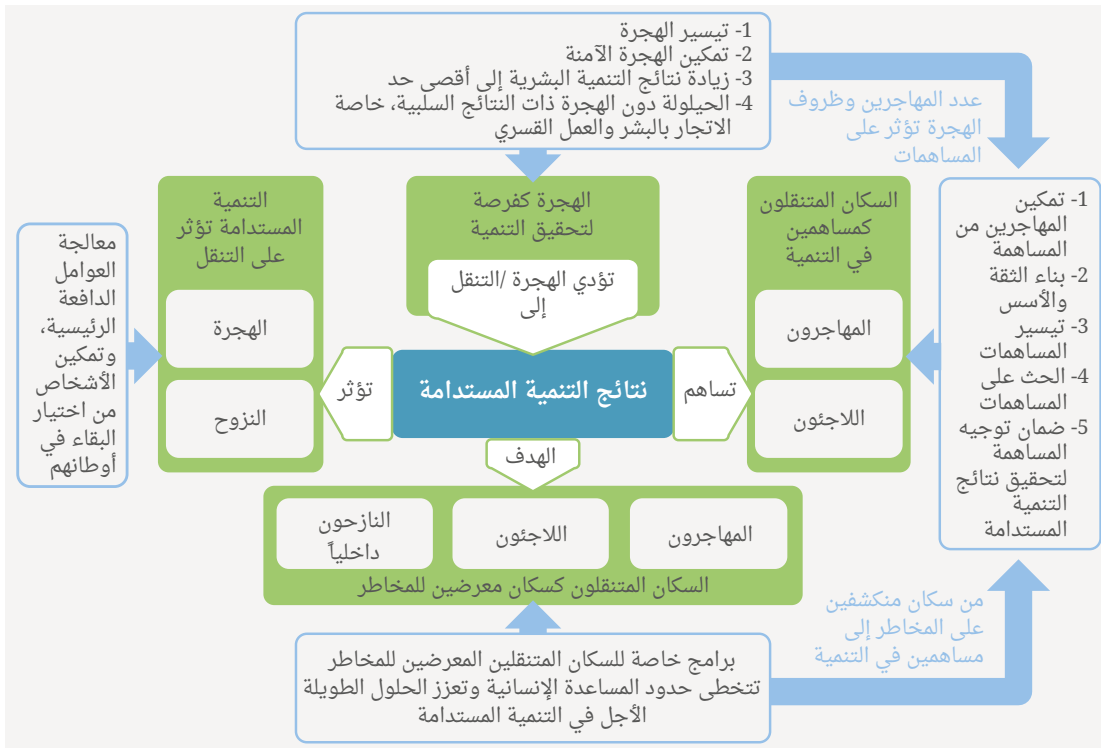
- يتقاطع التنقل البشري مع التنمية المستدامة في أربعة مجالات رئيسية، على النحو التالي:
 - ° يمكن لمستوى التنمية في منطقة أو مجتمع محلي أن يشكل قوة دافعة للتنقل؛
 - ° يمكن للهجرة أن تشكل فرصة لتحقيق التنمية؛

اللاجئين خلال هذه الفترة. وواصل العديد من الدول توفير الحماية للاجئين، حيث وقَّع بعضها تمديد تصاريح الإقامة، وتخفيض الرسوم أو إلغائها، وإتاحة القدرة على العمل. إلا أنَّ دولاً أخرى استحدثت المزيد من القيود على سياسات الدخول إلى أراضيها.

ج. الفصل الثالث

ينظر الفصل الثالث في التنقل البشري في المنطقة العربية في سياق العمليات والأطر العالمية الحالية الخاصة بحوكمة الهجرة والتنمية المستدامة، ويبحث في العلاقة بين الهجرة الدولية في المنطقة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بتوظيف العمال

الشكل 6. مجالات التدخلات السياسية والتنقل البشري والتنمية المستدامة



المصدر: اقتبس من Daniel Naujoks, "Migration, human mobility and sustainable development", 23 December 2016. Available from www.munplanet.com/articles/fridays-with-munplanet/migration-human-mobility-and-sustainable-development. ملاحظة: تظهر المربعات الخضراء المبادئ الأساسية الأربعة التي تربط نتائج التنمية المستدامة مع التنقل البشري. أما المربعات الزرقاء فتظهر نطاق السياسات العامة.

- ° الخاصة بالتنقل البشري الدولي، بما في ذلك ما يلي:
- ° الإطار متعدد الأطراف بشأن هجرة الأيدي العاملة لمنظمة العمل الدولية؛
- ° إطار حوكمة الهجرة؛
- ° مؤشر حوكمة الهجرة؛
- ° سجل مؤشرات لقياس الاتساق السياسي والمؤسسي للهجرة والتنمية.

د. الخلاصة

لا بدّ من اتخاذ إجراءات عالمية لضمان الكرامة والمساواة لجميع البشر، ليتمتعوا بحياة مزدهرة وسعيدة في بيئة سليمة ومستدامة. ومن الممكن زيادة جودة وحجم الأثر الإيجابي للهجرة على التنمية في مجتمعات المنشأ والعبور والمقصد. ويمكن لحوكمة الهجرة أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا اتبعت سياسات شاملة وحسنة الإدارة. وعلى الحكومات أن تحرص على وجود سياسات تمكينية للمهاجرين من النساء والرجال، وحماية حقوقهم، وضمان ظروف العمل اللائقة بهم، وتوفير الخيارات والحريات لهم. وأخيراً، يمكن للتنقل البشري أن يحمل مكاسب ضخمة للدول والمهاجرين على حد سواء، مما يساهم في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد، ومجتمعاتها المحلية.

- ° يمكن للمهاجرين أن يساهموا في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد؛
- ° السكان المتنقلون هم أيضاً فئات سكانية معرضة للمخاطر، لذا لا بدّ من النظر في احتياجاتهم الخاصة كي تنجح الحكومات في «عدم ترك أحد خلف الركب» في مجال التنمية.
- يمكن للسياسات العامة ذات الصلة أن تدعم تحقيق نتائج إيجابية للتنمية المستدامة.
- يدعو المقصد 10.7 جميع الحكومات والجهات المعنية إلى تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ونظامي ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات هجرة مخطط لها وتتسم بحسن الإدارة.
- تشمل أهداف التنمية المستدامة على مقاصد أخرى ذات صلة مباشرة بالهجرة، وهي: حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات (المقصد 8.8)؛ وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين المقصد (ج.10)؛ والمنح الدراسية التي قد تؤثر على تنقل الطلاب (المقصد ب.4)؛ والمقاصد المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والعمل القسري والاستغلال (المقاصد 5.2، 8.7، 16.2)؛ كما أن تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت قد يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة المقصد (17، 18).
- أنشئت أطر عديدة لمساعدة الحكومات في وضع وتقييم وتقدير القوانين والسياسات والبرامج

أعدّ هذا التقرير تحت إشراف مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، حيث تولى قيادة الإعداد والإنتاج كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة.